التعامل مع الآخر في الفكر الإسلامي المعاصر

بقلم
أ/ أحمد بروال و أ/ سهام بوزيدي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة باتنة ـ الجزائر

ملخص

يمثل موضوع الآخر والموقف منه أحد أهم موضوعات الفكر الإنساني المعاصر عموما، والإسلامي منه على الخصوص، وهو أحد أهم مفردات التنشئة الاجتماعية والسياسية المعاصرة، لما يطرحه هذا الموضوع من قضايا وإشكالات، ولما ينجم عن الجهل به أو تجاهله من تجاذبات وأزمات على الساحة الثقافية والسياسية في الوطن العربي المعاصر. وهذا البحث هو محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع وهي : ما موقع الآخر في ثقافتنا ؟ وما هو موقفنا منه؟ وما هي قيم التعامل معه؟ خاصة عندما يكون هذا الآخر شريكا لنا في الوطن.

Abstracts

This topic is one of the main subjects of the contemporary humain thought in general, and the Islamic thought especially. It is one of the syllabus of the modern social and political formation. this subject treats several matters and problematic.

The ignorance of this subject leads to cultural and political cusis in our modern Arabic nation. This study came as an attempt to answer this principal problematic : what is the position of the OTHER in our culture ? What are the values to inter-relate with him, especially when this OTHER is part of our nation.

مقدمة:

تعيش مجتمعاتنا العربية المعاصرة أزمة فكرية، ساهمت في إبقائها على محور الدول المتخلفة، ومن بين أهم هذه المعضلات الاحتراب الداخلي الذي ينشب هنا وهناك بين مكونات المجتمع الواحد والوطن الواحد، مما أثر على استقرار وأمن وتنمية هذه البلدان.فواقع التنافر الداخلي يعيق أي محاولة للنهوض والتنمية.

إن مجتمعاتنا العربية هي كسائر المجتمعات البشرية، تتنوع فيها الانتماءات، وتتعدد ضمنها الاتجاهات، ثقافيا وقومياً وسياسياً، لكن مشكلتنا أن كل اتجاه أو انتماء يعيش في معزل عن الآخرين، وفي قلق منهم وترقب مستمر. حيث تسود أجواءنا حالة من الشك والارتياب، تجاه بعضنا البعض، مما يدفع كل طرف للحذر من الآخر، والاستعداد لمواجهته، والعمل على إضعافه، بل واستئصاله، مما يحول بيننا وبين التعاون الجاد المخلص، ويوجه طاقاتنا نحو الهدم بدل البناء.

إن أذهاننا وأفكارنا مشغولة بمعاركنا الداخلية، وان الجزء الأكبر من إمكانياتنا تستنزفه تلك المعارك الهامشية والتنافس غير الشريف بل والمقيت.

ومن الطبيعي أن يستفيد أعداؤنا من هذا الواقع المر في مجتمعاتنا المعاصرة، وأن يشجعوا حالة التمزق والتشرذم فيها، لتستمر حالة الخضوع لهيمنتهم ولسيطرتهم.

إن أول خطوة تضعنا على طريق الاستقرار والتنمية والتقدم، هي امتلاك إرادة التعايش، والقدرة على تحقيق التعاون الحقيقي، وحينئذٍ يمكننا العمل معاً لتجاوز حالة التخلف والتردد والانطلاق نحو أفق الحضارة الواسع.

وذلك من خلال فقهنا لموضوع الآخر وموقعه ضمن نسيج العلاقات المجتمعية والوطنية، وكذلك من خلال تنشئة أجيال الأمة على ثقافة التعاون والتعايش وقيم التعامل السليم مع الآخر.

وسأتناول الموضوع وفق العناصر التالية:

أولا : في مفهوم الآخر.

ثانيا: الموقف من الآخر.

1- التعارف بين مكونات المجتمع الواحد.
2- الاعتراف بحقوق مختلف المكونات.
3- خطورة الجهل وظلم التجاهل.

ثالثا: قيم التعامل مع الآخر

1- التواصل وعدم التقاطع.
2- التعايش والاحترام.
3- الحُرِّيَّة وعدم الإكراه.
4- التنافس والتكامل.
5- التعاون والتضامن.
6- العدل والمساواة.
7- التسامح.

أولا : في مفهوم الآخر :

ونبدأ بإشكالية المفهوم، فالمعنى العام لمفهوم الآخر هو: "الغير وهو أحد تصورات الفكر الأساسية، ويراد به ما سوى الشيء مما هو مختلف أو متغير عنه؛ ويقابل الأنا، ومعرفة الغير تعين على معرفة النفس"[1]. والآخر يعني "الغير والمختلف و السِّوَى والمغاير، أي كل ما يقابل الذاتي والمشابه، وكما يطلق على الأشياء، يطلق أيضاً على الحالات المعنوية".[2]

والآخر أو الآخرون هي فكرة أساسية للفلسفة الأوروبية الحديثة، ومضادة لمعنى فلسفة الذات. وتشير أو تحاول الإشارة إلى كل ما هو غير المحور المقصود. والمصطلح غالبا ما يعني أيضا كل ما هو غير النفس المستقلة، بمعنى كل ما هو غير نفسي أنا يُعد من "الآخرين"، وكل فرد فيهم يطلق عليه مصطلح "الآخر"، و"الآخر" هنا يعني أيضا أنه كل ما هو مختلف عن الأصل[3].

والتفسير الشخصي لمعنى "الآخر" هو من صلب تعريف وتكوين الذات أو النفس حسب (فلسفة النفس) حيث تحدد الفروقات النسبية بين النفس والكيان "الآخر". وقد استخدم علم الاجتماع هذا المفهوم لفهم المنهجية التي تستثني المجتمعات بعض فئاتها

على أنها من "الآخرين" الذين يتصفون بصفات دونية لا تمكنهم من الاختلاط معهم، وعلى سبيل المثال ورد في كتاب إدوارد سعيد "الاستشراق" تفسيرات تبين كيف مارست المجتمعات الغربية خصوصا إنجلترا وفرنسا هذا المفهوم بهدف السيطرة على "الآخرين" في الشرق[4].

ويعتبر مفهوم "الآخر" عنصرا أساسيا في فهم وتشكيل الهوية، حيث يقوم الناس بتشكيل أدوارهم وقيّمهم ومنهج حياتهم قياسا ومقارنة بالآخرين كجزء من منهجية التفاعل البيني التي لا تحمل بالضرورة معان سلبية.

والآخر هو المختلف عنا في أي جانب من الجوانب التي نهتم بها فقد يكون آخر من حيث انتمائه الاجتماعي، لعرق أو قومية أو قبيلة. وقد تكون آخريته لجهة انتسابه الديني والثقافي لمبدأ أو مذهب أو مدرسة فكرية. كما يكون اختلافه السياسي أو النهج السلوكي سببا لتشكيل الآخرية[5].

والآخر بهذا المعنى يختلف من موقع لآخر ومن دائرة لأخرى، أي حسب تحديد الذات، فعند تحديد وتوصيف الذات يتحدد لك الآخر،كما قيل "قل من أنت أقول لك من غيرك"، بحيث يصح القول : حدد ذاتك، يتحدد لك الآخر، فالعلاقة جد عميقة بين الذات والآخر، بحيث لا يمكن تحديد الآخر إلا بتحديد الذات، ولا تتجلى الذات إلا بوجود آخر مختلف ومغاير.[6]

فالآخر بالنسبة إلى الذات الدينية هو ذلك الذي ينتمي إلى دين آخر، أما الآخر بالنسبة إلى الذات القومية والعرقية فهو الذي ينتمي إلى قومية أو عرقية أخرى، وبالنسبة إلى الذات الفقهية فإن الآخر هو ذلك الذي على مذهب آخر، وبالنسبة إلى الذات السياسية هو ذلك الذي له توجه سياسي آخر، وهكذا بالنسبة إلى الآخر الإثني والآخر الجغرافي والآخر الثقافي والآخر الاجتماعي والآخر حتى الشخصي حيث تتعدد وتتنوع دوائر ومستويات الآخر بتعدد وتنوع دوائر ومستويات الأنا والذات.

وقد يكون هذا الآخر محلي وداخلي يشترك معك في الوطن الواحد كالاتجاه السياسي المختلف عنك أو المذهب أو الطائفة المختلفين عنك، وقد يكون خارج الوطن ويشترك

معك في بعض القواسم وقد لا يشترك معك في شيء إلا في الإنسانية، كالشعوب والأمم والأوطان الأخرى المغايرة لذاتنا ثقافيا وسياسيا ودينيا وحضاريا.

وعند النظر في مفهوم الآخر يمكن التمييز بين جانبين أساسيين لابد من الإشارة إليهما، والتأكيد عليهما في تكوين المعرفة بهذا المفهوم، وفي طريقة التعامل معه، وهما الجانب الأخلاقي والإنساني من جهة، والجانب الفكري والثقافي من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يقول زكي الميلاد : " ففي الجانب الأخلاقي والإنساني ليس هناك ما يسمى بالآخر، ولا ينبغي إطلاق مفهوم الآخر في هذا الجانب، وذلك لأن الطبيعة الإنسانية هي واحدة وثابتة من حيث الجوهر والخلق والتكوين، ولا تختلف أو تتمايز بين جميع البشر، وهذا ما يعرفه البشر أنفسهم، منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض، ومهما اختلفت ألسنة الناس ولغاتهم، وألوانهم وأعراقهم، ومدنياتهم وثقافاتهم. وليس هناك إنسان غير بين بني الإنسان، فالخلق كلهم عيال الله، فطرهم على فطرته ولا تبديل لخلق الله، وخلقهم في أحسن تقويم، وجعلهم على أحسن صورة. كما قال النبي ﷺ:"كلّكم لآدم وآدم من تراب"[7]

ومن هذه الجهة، فإن النظرة الأخلاقية تنفي إطلاق مفهوم الآخر بين البشر على أساس اللون أو العرق أو اللسان، وترفض وتواجه من يقبل أو يتبنى مثل هذه التصورات وهذه الأفكار، ومن يتحدث عنها أو يميل ويشير إليها. وعند العودة إلى القرآن الكريم نجد أنه استعمل تسمية بليغة جداً وفي غاية الدقة، لا مكان فيها ولا وجود لمفهوم الآخر، ولا تعطي إيحاءً به على الإطلاق لا من قريب ولا من بعيد، وهي تسمية (الناس) التي وردت مراراً في السور القرآنية المكية والمدنية، وتسمت بهذه التسمية آخر سورة في هذا الكتاب المجيد. ووجه البلاغة والدقة في كلمة (الناس) التي جاءت تعبيراً عن اسم الجنس البشري، أن هذه الكلمة تختلف وتتمايز عن سائر الكلمات القريبة منها والتي تدور في فلكها، أنها لا تقبل التجزئة أو التثنية أو الإضافة أو التقابل على مستوى اللغة، كما هو حال كلمات (الأمة والمجتمع والشعب والجمهور.. وغيرها)، فكلمة الأمة تقبل التثنية فيقال أمتان، وتقبل الجمع فيقال أمم، وتقبل الإضافة فيقال أمة عربية وأمة إسلامية، وهكذا الحال مع كلمات المجتمع والشعب والجمهور، وهذا بخلاف كلمة (الناس) التي لا تقبل التجزئة والتثنية،

وليس لها كلمة تقابلها، والمراد منها الإشارة إلى العموم والاستغراق دائماً، أي الناس كافة دون أي وصف زائد أو إضافة أو تمايز. بمعنى أن كلمة (الناس) هي الكلمة الوحيدة التي تستغرق عموم البشر، فلا مجال فيها لشيء اسمه الآخر، أو للحديث عنه.

من هنا فإن مفهوم الآخر إنما يتحدد في الجانب الفكري والثقافي، ويتأطر به بشكل خاص بوصفه المفهوم الذي يشير بصورة أساسية إلى الاختلافات الفكرية والثقافية بين الأفراد أو المجموعات البشرية، الصغيرة أو الكبيرة، وقد تتلون هذه الاختلافات تارة بلون سياسي، وتارة بلون اقتصادي، وتارة بلون اجتماعي، وتارة بلون آخر أيضاً. وربط مفهوم الآخر بالجانب الفكري والثقافي يستند على خلفية أن هذا المفهوم هو الذي يشير إلى تلك الاختلافات الفكرية والثقافية الفارقة والفاصلة التي تظهر بين المجموعات والجماعات البشرية، ولا يتعلق بالاختلافات البسيطة أو السطحية أو العابرة. ويكشف عن ذلك طريقة التعاطي بهذا المفهوم بين المجموعات المختلفة، فهو لا يجري التعامل معه عند هؤلاء إلا على أساس الاختلاف الفكري والثقافي الفارق والفاصل بين هذه المجموعات[8].

وبالنظر إلى تركيبات المجتمعات المعاصرة والدول الحديثة نجد أن معظم الهويات الإنسانية هي هويات مركبة ومتداخلة وليست هويات خالصة وبسيطة، بمعنى أن هوية الإنسان أو الجماعة أو المجتمع اليوم هي هوية مركبة، أي أنها تداخلت عوامل كثيرة في صناعتها و تمازجت روافد متنوعة في تشكيلها وبلورتها.

بحيث أن الذات الثقافية أو السياسية هي وليدة ثقافة متنوعة، وأن كثيرا من عناصر الهوية فينا هي نفسها لدى الآخر، وأن كثير من مكونات الهوية لدى الآخر تدخلت في تشكيل هويتنا أيضا.

والنتيجة المفيدة لهذه الفكرة هي أن نبحث عن التقاطعات والقواسم المشتركة مع غيرنا حتى تكون وسيلة تقارب وتعاون وتكامل.

ثانيا: الموقف من الآخر:

يتلخص الموقف من الآخر بالإضافة إلى قيم التعامل معه في سلوكين أساسيين هما :

1- التعارف 2 - الاعتراف به.

1- التعارف بين مكونات المجتمع الواحد

التعارف في معانيه البسيطة هو تبادل المعلومات عن الهوية والدور وأساليب العمل بين جهتين فأكثر، بغرض اكتشاف نقاط التقاطع والاشتراك للتعاون فيها، ولتبيان نقاط الاختلاف للإعذار فيها.

وكذلك بغرض تقريب وجهات نظر الطرفين وتبادل الآراء بينهما، وتذويب ما تراكم من رواسب غير صحية بينهما. ولقد دعا الله تعالى إلى هذا المبدأ الإنساني بصراحة ووضوح، بهدف التعاون والتكامل وتبادل المنافع والمصالح بين البشر، في إطار تحقيق عبوديتهم لله تعالى. قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: 13].

ويعتبر التعارف الخطوة الأولى والقاعدة الأساس لتنظيم العلاقة بالآخر. بأن يتعرف كل من الطرفين على الآخر، وخاصة فيما يرتبط بزاوية التغاير والتمايز بينهما. ذلك أن الجهل وسوء الفهم غالبا ما يؤدي إلى التباعد حذرا، أو إلى النزاع والخصومة والعداء[9].

وخلق الله تعالى الناس وفق منظومة من العلاقات تيسر التعارف بينهم، يقول الطاهر بن عاشور في تفسيره: "والتعارف يحصل طبقة بعد طبقة متدرجا إلى الأعلى، فالعائلة الواحدة متعارفون، والعشيرة متعارفون من عائلات، إذ لا يخلون عن انتساب و مصاهرة، وهكذا تتعارف العشائر مع البطون، والبطون مع العمائر، والعمائر مع القبائل، والقبائل مع الشعوب، لأن كل درجة تأتلف من مجموع الدرجات التي دونها. فكان هذا التقسيم الذي ألهمهم الله إياهم نظاما محكما لربط أواصرهم دون مشقة، ولا تعذر فإن تسهيل حصول العمل بين عدد واسع الانتشار يكون بتجزئة تحصيله بين العدد القليل ثم ببث عمله بين طوائف من ذلك العدد القليل ثم بينه وبين جماعات أكثر. وهكذا حتى يعم أمة أو يعم الناس كلهم. وما انتشرت الحضارات المماثلة بين البشر إلا بهذا الناموس الحكيم "[10].

ونبهنا النبي ﷺ إلى نتائج التعارف السليم بين أفراد وفئات المجتمع حين قال : " الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ "[11].

والتعارف في الأصل عملية تبادلية مباشرة للمعلومات، لكن في أحيان كثيرة يتعذر

ذلك لأسباب مختلفة، فيمكن أن يكون التعارف عن طريق التعريف بالذات وهويتها وأهدافها، فتتعرف عليها الأطراف الأخرى، ويمكن أن يكون التعارف عن طريق البحث عن المعلومات اللازمة المتعلقة بالطرف الآخر الذي نريد التعرف عليه، وقراءة تاريخه ومواقفه.

ويستلزم في التعريف أن يكون صادقا فلا يغاير الحقيقة، وأن يكون واضحا غير مضبب، ودقيقا وليس فضفاضا، وأن يكون شاملا وليس جزئيا.

وتكمن أهمية التعارف بين الفئات المختلفة المكونة للمجتمع في أنه يؤدي في الغالب إلى التعايش والتعاون والتكامل بينها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقضي على كثير من أسباب الفرقة والاختلاف والتصادم، إذ أن كثيرا من المواقف الخاطئة من الآخر تكون نتيجة سوء معرفة به. كما أن المواقف السليمة لا يمكن إلا أن تنبني عن معرفة دقيقة بالآخر فالحكم عن الشيء فرع عن تصوره كما يقول المناطقة.

يقول الأستاذ الطيب برغوث: "من خلال قراءاتي المتواصلة وتجربتي الشخصية، وتأملاتي في الحراك الاجتماعي والحضاري، أود أن أدلي بإحدى أهم وأخطر الخلاصات التي وصلتُ إليها، وهي أن جل المشكلات التي يعاني منها المجتمع والأمة، سببها الرئيس هو سوء التعريف الذي يعيق عملية التعارف، باعتبارها المدخل الاجتماعي الأساس للتفاهم والانسجام الاجتماعي أولا، ثم التواصل والتكامل الحضاري بعد ذلك... والمجتمع الذي لا يتقن عملية التعريف داخله بيسر وكفاءة، ولا يستطيع كل مكون من مكوناته الاجتماعية الفاعلة فيه، أن يعرِّف بنفسه التعريف الموضوعي الصحيح أو لا تترك له الفرصة ليقوم بالتعريف بنفسه، ويتولى القاصرون، أو المنافسون، أو الخصوم، أو السماسرة والمنتفعون، التعريف به يشوهونه ويُبغضونه للآخرين ويستعْدونهم عليه، فإذا اتخذ هذا الأمر طابع الظاهرة الاجتماعية العامة، واستحال عبرها إلى عرف ثقافي واجتماعي متوارث، عم التشويه والتزييف الاجتماعي للرجال والأعمال والمؤسسات والحركات والأفكار والأجيال.

وإنني أزعم بأن المحنة الوطنية الكبرى التي دخل المجتمع الجزائري مستنقعاتها الآسنة

بشكل سافر، سببها الرئيس هو سوء التعريف، وقصور عملية التعارف الاجتماعي بين مكوناته المختلفة، خاصة الفاعلة منها في حراكه الاجتماعي، وظل كل منها يعيش في جزيرة مغلقة عن الآخرين، وهذا يعد فعلا مؤشرا دقيقا على ضعف بل وعجز القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، وفي مقدمتها السلطة السياسية ونخبتها الفكرية عن تحقيق التواصل الاجتماعي المطلوب عبر عملية التعريف والتعارف الحقيقي"[12]

وفي نفس المعنى يقول محمد محفوظ :"لا يمكن لمجتمع متعدد ومتنوع، أن يعيش الانسجام والاستقرار بدون معرفة متبادلة بين جميع الأطراف والمكونات. فمعرفة الآخر شرط من شروط التلاقي والتفاهم والتعايش.

ولا يمكن أن يتحقق السلم الاجتماعي بدون معرفة عميقة متبادلة. فمعرفة الأخر الذي يعيش بيننا ضرورة وطنية واجتماعية، وذلك لأنه لا وحدة وطنية حقيقية بدون معرفة متبادلة، كما أنه لا استقرار وسلم اجتماعي بدون وجود معرفة شاملة بين مختلف التعبيرات والأطياف الاجتماعية.

ولعلنا لا نبالغ حين نقول : إن كثيرا من مظاهر الجفاء وسوء الظن بين تعبيرات المجتمع وأطياف الوطن، هي جراء غياب المعلومات الدقيقة والموضوعية عن بعضنا البعض...ولا يمكن أن يتحقق التعايش الاجتماعي بين فئات تجهل بعضها بعضا، أو تحمل عن بعضها البعض معلومات وتصورات مغلوطة أو مشوهة أو ليست دقيقة. فالمعرفة بكل آفاقها هي من ضرورات التعايش والسلم الأهلي والاجتماعي. فالإنسان عدو ما يجهل..."[13]

ولعلنا لا نبالغ حين نقول بأن الحوار بين البشر هو الوسيلة المثلى للتعارف وإضاءة النقاط المظلمة في العلاقات بين البشر وكسر حواجز الجهل المتبادل، وتعميق عوامل الوئام الاجتماعي. لذلك أكد القرآن الحكيم على هذه القيمة، وأعتبر أن التعدد والاختلاف الموجود بين البشر ليس من أجل الاستعلاء والانزواء، وإنما هو من أجل التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: 13].

فالتعارف بين الناس عامة أمر محمود ومطلوب، ناهيك إذا كنا مشتركين في الدين وفي الوطن وفي التاريخ، فهي كلها عوامل تدعو إلى التعارف والتكامل وتبادل المنافع والمصالح.

والتعارف هو احد المناهج الكفيلة بتنظيم طرق الاختلاف بين الناس والأمم، إذ يقتضي هذا المنهج الاعتراف بالاختلاف الواقعي بين البشر، الأفراد منهم والجماعات، والعمل على ضرورة ترسيخ فكرة التوافق على العيش معاً بالرغم من الاختلاف[14] ويبن الصفّار أن للتعارف السليم شرطان أساسيان هما:

1- **القراءة المباشرة :**

لأن قراءة الآخر عبر الوسائط لا توفر صورة واضحة ودقيقة، لأن الوسيط قد لا يكون محايدا، فيتأثر نقله بموقفه المنحاز، وقد يكون إطلاعه ناقصا، أو مصادره غير موثوقة، أو استنتاجاته غير صائبة، إلى ما هنالك من الاحتمالات.

2- **الموضوعية:**

أي أن تكون القراءة هادفة لمعرفة الآخر كما هو على حقيقته، دون ميل أو انحياز مسبق..كما تعني الموضوعية عدم إساءة التفسير لرأي الآخر وعمله، ما دام يحتمل وجها للصحة، وعدم التشكيك في نواياهم، والظاهر من معاني أقوالهم. ومن الموضوعية عدم تعميم الآراء والمواقف[15].

أما العوامل المساعدة على التعارف بين مختلف الأطراف فمنها:

1- نشر الوعي والثقافة التي تدعو إلى قراءة الآخر قراءة صحيحة، والتوقف عن أسلوب التلقين وتوارث النظرات والمواقف تجاه الآخر. خاصة وقد توفرت الآن وسائل المعرفة وزالت الحواجز وأصبح التواصل الثقافي والمعرفي أمرا ميسورا.

2- أن تسعى مختلف الجهات والفئات إلى تقديم نفسها، وعرض آرائها ومواقفها.

3- أن تتيح الحكومات فرصة كافية لمختلف المذاهب والاتجاهات لتعبر عن نفسها.

4- تحتاج بلداننا إلى مؤسسات أهلية تقوم بدور التعارف والتعريف بين مختلف التوجهات والمدارس.[16]

2- الاعتراف بحقوق مختلف المكونات:

بعد التعرف على الآخر يكتمل الموقف منه بالاعتراف به، ويتضمن الاعتراف بالآخر مجموعة من المواقف، منها ما هو نفسي ومنها ما هو سلوكي وعملي تنتهي في الأخير إلى عدم التحرج من وجود الآخر واختلافه عنا، وممارسة نشاطه وحقوقه المدنية والسياسية، وشراكته في الوطن والاستفادة من ثرواته، وكل هذا في إطار ما يحدده القانون.

والاعتراف بالآخر يبدأ من الاعتراف باختلافه عنا، ومغايرته لنا، فالاختلاف بين البشر سنة من سنن الله تعالى في الحياة، فالله تعالى خلقنا مختلفين في ألواننا وألسنتنا وأقوامنا وأفكارنا وتصوراتنا، لكن هذا الاختلاف ليس مبررا للقطيعة والتباعد والاحتراب، بل هو تنوع ينشد التواصل والتعارف والتكامل والتعاون في إطار من وحدة المصالح العليا.

والاختلاف من طبيعة البشر، ومن مقتضيات العقل، ومن ضرورات الاجتماع. قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(هود:118).

وما دام الاختلاف سنة إلهية،، فإن التعدد والتنوع هو المآل الطبيعي لذلك. والاختلاف يقتضي الاعتراف بالتعدد والتنوع، فلا معنى أن نعترف بالاختلاف ثم لا نسلم بالتعدد، إذ لا يجوز منطقا أن نسلم بالمقدمات ولا نعترف بنتائجها. ومن ثمة فلا داعي لشيطنة الآخر وترذيله وجعله عدوا لا بد من مقاومته واستئصاله، فيتحول الاختلاف إلى مبرر للاعتداء على الآخرين.

ومن أبعاد مفهوم الاعتراف بالآخر، التسليم بممارسة حقوقه المدنية والسياسية في إطار القانون، إذ لا معنى أن نسلم بوجود الآخر واختلافه عنا، ثم ننزع منه كل مقومات هذا الوجود، والتي تعتبر ممارسة حقوقه وحرياته حجر الزاوية فيه.

والاعتراف بالآخر يقتضي المساواة في المواطنة، بمعنى العدل في القيام بالواجبات استيفاء الحقوق المختلفة، من غير تمييز ولا محاباة ولا إقصاء ولا تهميش. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة:08].

2- **خطورة الجهل وظلم التجاهل**

يعتبر الجهل بالآخر والقراءة الخاطئة له هي نتاج خلل اجتماعي ثقافي. فالمجتمع السوي تعبر فيه كل الأطراف عن نفسها، وتظهر آراءها ومواقفها بصراحة ووضوح، حين تتوفر الحرية للجميع، وتتساوى فرص التعبير عن الذات، فتتعرف الأطراف على بعضها بشكل مباشر دون وسائط وحواجز.

أما إذا سادت المجتمع أجواء غير عادلة، وعانت بعض أطرافه من التهميش والتمييز، فستجد نفسها مضطرة إلى الانكفاء والانطواء، مما يفسح المجال لتشويه صورتها من قبل الأطراف ذات المصلحة في تغييبها وتهميشها.

وعلى الصعيد الثقافي فإن الثقافة السوية تدفع نحو الانفتاح على الآخر والمعرفة الموضوعية له، والتفاعل معه أخذا وعطاء، واحترام خصوصياته.

بينما ترفض التوجهات الثقافية التعصبية الاعتراف بالآخر، وتحضر التواصل معه والانفتاح عليه، وتعمم عنه صورة نمطية مشوهة.

ولأن معظم مجتمعاتنا تعاني من هذا الخلل الاجتماعي الثقافي، فإنها تعيش أزمة في المعرفة المتبادلة بين الأجزاء المكونة لوجودها الاجتماعي والوطني.

فقد تجد من يضمهم وطن واحد، أو تجمعهم لغة واحدة، أو ينتمون إلى دين واحد، إذ يتنوعون في توجهاتهم ضمن الإطار المشترك، يعيشون حالة من التباعد والجهل ببعضهم بعضا، فترتسم عند كل طرف صورة غير صحيحة عن الطرف الآخر.

إن الجهل بالآخر والخطأ في قراءته يشكل ظلما للذات والآخر، حيث يحرم الإنسان نفسه من معرفة الحقيقة ويضللها عن إدراك الواقع، مما يمنعه من التفاعل الايجابي مع الآخرين.

كما أن ذلك ظلم للآخر بإساءة الظن فيه، وبخسه حقه، وقد يؤسس للحيف والعدوان عليه.

وعلى المستوى الاجتماعي والوطني فإن جهل أطراف المجتمع ببعضها، يؤدي إلى انعدام قدرتها على التعاون والانسجام، ويهدد وحدة المجتمع وتماسكه، ويفتح ثغرة في جدار أمن الوطن واستقراره.

إن التعرف على الآخر الداخلي لم يعد مجرد مسألة ثقافية فكرية، بل أصبح قضية اجتماعية وطنية، تتأثر بها وحدة المجتمع، وترتبط بالاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني.

لذلك تهتم المجتمعات المتقدمة بوضع برامج وسياسات لاستيعاب كل الشرائح والوجودات التي تشاركها العيش في رحاب كياناتها الوطنية، وإن كانت حديثة الانضمام والتشكل، كالجاليات الوافدة، والمهاجرين واللاجئين، وذلك بالاعتراف بخصوصياتهم، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن ذاتهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم المشروعة ضمن إطار المواطنة وقوانين اللجوء والإقامة[17].

ثالثا: قيم التعامل مع الآخر

يتلخص الموقف من الآخر في التعرُّف عليه والاعتراف به، وهذا بهدف إعطائه الحيز والمكانة اللائقة به. لتأتي القيم التي تحكم علاقتنا بالآخر وتعاملنا معه، وكيفية ممارستها في الظروف المختلفة، لترسخ هذه العلاقة وتحيطها بسياج من الأمان والحماية.

فلقيم العلاقات بالآخر أهمية كبيرة في ضبط هذه العلاقات والحفاظ عليها مهما كانت الفئات الأخرى المشاركة في الوطن الواحد، ومهما تنوعت هذه الفئات حسب الدين أو الثقافة أو العرق أو التوجه السياسي أو غيرها. ويمكن أن نجمل هذه القيم فيما يلي:

1. التواصل وعدم التقاطع
2. التعايش والاحترام
3. الحُرِّيَّة وعدم الإكراه
4. التنافس والتكامل
5. التعاون والتضامن
6. العدل والمساواة
7. التسامح

1- التواصل وعدم التقاطع:

التواصل في أبسط معانيه هو الاتصال بالغير ولقائه وتبادل الآراء والمعلومات معه في المسائل المشتركة والتي تهم الجميع،جاء في قاموس أكسفورد أن الاتصال هو نقل وتوصيل أو تبادل الأفكار والمعلومات[18].

ويمكن تعريف الاتصال بأنه عملية هادفة يتم عن طريقها نقل المعلومات وتبادلها بقصد تحقيق أهداف معينة[19]، وقد حثنا النبي ﷺ على مخالطة الناس والصبر على مشكلاتهم وأذاهم، ودل على ذلك ما رواه الترمذي وابن ماجة بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: " الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ "[20].

فالإسلام يحث على الاندماج مع الناس والإقبال عليهم و الصبر على أذاهم ومحاولة معرفة أفكارهم وتوجهاتهم للاستفادة منهم هذا من جهة، ومحاولة التأثير الإيجابي فيهم من جهة أخرى.

والتواصل من المفروض أن يكون مع جميع مكونات المجتمع، سواء من وافق توجهنا وآراءنا أو من خالفنا. وسواء من أحسن إلينا أو من أساء. والتواصل لا يمكن أن يحصل إلا باستيعاب معرفي للفكرة يرقى أحياناً إلى حد الإيمان بأن الاختلاف ضروري كي تختصب الأفكار والآراء ولكي ننتعش ونستمر.

ولم يبن الإسلام سياسته الأخلاقية على أساس المقابلة والمكافأة والمقايضة في المعروف والإحسان وفعل الخير وحسب، بل دعا إلى الإحسان حتى إلى المسيء والعفو عنه، لتتحرر الملكات الأخلاقية في نفس الإنسان من الذاتية والنفعية الاعتبارية، لئلا تفقد قيمتها التكاملية وأثرها التعبّدي، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ﴾ [النحل : 126].

أما مقاطعة الآخر فلن ننال منها إلا زيادة العزلة والانزواء وتضخم سوء الظن والتأويل للمواقف والسلوكات. الأمر الذي يزيد من الفجوة الفاصلة ومن انقطاع العلاقات، المؤدي بالضرورة إلى المواقف الندية والحدية وربما حتى الاصطدام بالآخر والى إلغائه واستئصاله.

2- التعايش والاحترام

يعيش أبناء الوطن الواحد على تنوعهم وتمايزهم، ضمن حياة مشتركة، متداخلة المصالح والمنافع، ولا يمكن لأي طرف من الأطراف أن يبقى بعيداً عن الآخرين، دون

أي تأثر أو تأثير. مما يفرض على الناس أن يتعايشوا مع بعضهم، مهما تنوعت انتماءاتهم، وتعددت هوياتهم، من أجل مصالحهم المشتركة.

فالاختلاف ليس سبباً للجفاء والتباعد والتباين في وجهات النظر، لا يلغي الجوامع المشتركة بين بني الإنسان، وتعدد الاجتهادات ليس مدعاة للنبذ والنفي، وإنما كل هذا يؤسس للانخراط في مشروع التعارف والفهم المتبادل.[21]

ولكن يبقى السؤال هو كيف يتحقق التعايش مع التنوع ؟

هناك شرطان أساسيان، يمكن بهما تجاوز ما تفرزه حالة التنوع غالباً من إشكاليات في التعاطي والتعايش[22] :

أولاً : ضمان الحقوق والمصالح للأطراف المختلفة

فإذا ما شعر طرف من الأطراف بانتهاك حقوقه، أو التعدي على مصالحه، من قبل طرف آخر فلن تتوفر حينئذٍ أجواء التعايش، وما يحصل غالباً من تنازع وصراع بين الجهات المتنوعة في المجتمع، إنما هو بسبب طغيان وتعدي فئة على حقوق ومصالح فئة أخرى، والفئة المضطهدة حتى وإن كانت أقلية أو ضعيفة، إلا أن شعورها بالغبن والظلامة، يمنعها من التفاعل الإيجابي مع بقية الفئات، بل يدفعها إلى التفكير في الثأر والانتقام.

لذلك يشدد القرآن الحكيم، على لزوم رعاية حقوق الآخرين، وعدم الاعتداء على المخالفين، فالله تعالى يقول : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [المائدة: 8].

إن وجود حساسية ما، عند فئة تجاه فئة أخرى، لا يصح أن يؤثر على الالتزام بالعدل في الحقوق، ولا يجوز للإنسان المؤمن أن ينحاز في موقفه على حساب الحق والعدل، لصالح انتمائه أو انشداده العاطفي.

ومسؤولية ضمان الحقوق لكل الأطراف كما هو واجب على المواطنين أنفسهم، هو واجب وبالدرجة الأولى على الحكام وأولي الأمر.[23]

ثانياً: الاحترام المتبادل

الجذر الاشتقاقي لكلمة "احترام" في العربية هو الفعل "حَرَمَ" أي مَنَع؛ و"احترمه" أي رعى حُرْمتَه وحفظها وصانها؛ و"الحُرْمة" ما لا يحِلُّ انتهاكه. لذا يشير المعنى العربي للاحترام إلى وجوب عدم انتهاك المجال الحيوي للآخر محلِّ الاحترام.

ومن الواضح أن قيمة الاحترام ترتبط بقيمة التقدير، فكوني احترم إنسانا أو رأيا يعنى أنني أقدره وأعطيه حقه الذي ينبغي له من الاعتراف بقيمته. والاحترام من القيم الشاملة التي تتداخل مع العديد من القيم الأخرى في حياتنا العامة والخاصة ومحور هذه القيمة هو احترام الشخص لنفسه، فهذا الاحترام الذاتي هو المنطلق الأساسي لأي احترام أخر يبديه هذا الشخص لغيره.

إن أول حقوق الإنسان الذي لا يسقط بالتقادم هو الحق في الاحترام. فإنسانية الإنسان جديرة بالاحترام. ينتج عن ذلك أن أول واجبات الإنسان هو احترام إنسانية الإنسان الآخر. ينطوي هذا الاحترام الذي ندين به للإنسان الآخر على عدم احتقاره، و من ثمة يكون الاحترام من حقِّ كلِّ إنسان بصفته كائنًا إنسانيًّا.

فالإنسانية جوهر واحد مشترك عند أبناء البشر، فعليهم أن يحترموا إنسانيتهم باحترام بعضهم البعض، وحتى إذا ما اختلفت اتجاهاتهم لكنهم نظراء ومتساوون في إنسانيتهم. و القرآن الحكيم يشجع المسلمين على حسن التعامل مع المخالفين لهم في الدين، بأن يتواصلوا معهم، على أساس الإحسان والاحترام، وحفظ الحقوق، ماداموا مسالمين لم يبدءوا المسلمين بعدوان يقول تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [الممتحنة:8].

وما الأحلاف والمعاهدات السلمية، التي عقدها رسول الله ﷺ مع قبائل اليهود، وتجمعات النصارى، وفئات المشركين من العرب، إلا نموذج لما يريده الإسلام من قيام علاقات إنسانية إيجابية، بين المختلفين من اجل تعايش مشترك.

3- الحُرِّيَّة وعدم الإكراه:

صعُب على منظري الحقوق والحريات أن يهتدوا إلى تعريف منضبط ومحدد للحرية،

حيث إذا ما طالعنا التراث الغربي في تعريف للحرية رأينا فيه تأكيدا متواصلا على وجود تعاريف ومعان مختلفة كثيرة للحرية، حتى قال مونتيسكيو أنه: ليست هناك كلمة أعطيت معاني مختلفة كالحرية.

والحرية لغة هي حالة الكائن الحي الذي لا يخضع لقهر أو غلبة، أي يتصرف طبقاً لإرادته وطبيعته، وبالمعنى البيولوجي هي فقدان الإرغام والقهر، وبالمعنى النفسي هي القدرة على الاختيار[24]

ويحاول أحمد حافظ نجم أن يميز بين المعنى المطلق والنسبي للحرية، فيقول أن الحرية في المعنى المطلق هي: "أن يفعل المرء ما يشاء وفيما يشاء وكيفما يشاء" هذا المعنى يصدق إذا كان الفرد يعيش في معزل عن الآخرين. أما الحرية في المعنى النسبي: فتعني "حق الفرد أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين"[25].

وإلى المعنى الأول ذهب فولتير وراسل، حيث ذهب فولتير (1694-1778م) إلى أن معنى الحرية يتحقق: عندما اقدر على ما أريد فهذه حريتي.[26] في حين ذهب برتراند راسل (1872–1970م) إلى تعريفها بقوله: أن الحرية بشكل عام يجب أن تعرف على أنها غياب الحواجز أمام تحقيق الرغبات.[27]

كما ذهب إلى ذلك لاسكي حين عرف الحرية (بأنها انعدام القيود)

أما الفيلسوف ليبينز فقال : (معنى الحرية بأنها عبارة عن قدرة المرء على فعل ما يريده).

وقد عرفها آخرون بتعاريف أخرى منها: (الحرية القدرة على الفعل والاختيار)[28].

و مرجع جميع هذه التعاريف تنتهي إلى جامع واحد وحقيقة مشتركة واحدة، هي القدرة على ترجمة الرغبات والإرادات الحقة من واقعها النظري إلى واقع التحقق والفعل على أرض واقع الحياة دون قيود.

أما المعنى النسبي للحرية فهو الحرية التي لا تمس بحريات الآخرين، والحرية المنضبطة بالقانون والمصلحة العامة، حيث عرفها مونتسكيو بقوله: "و هي الحق في أن يعمل المرء ما تجيزه القوانين العادلة "[29].

أما الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712–1778م) فيؤكد على أن حرية الفرد يجب

أن لا يمس بحرية الآخرين حيث يقول: "في الحرية العامة ليس لأحد الحق في أن يفعل ما تحرمه عليه حرية الآخرين، لأن الحرية الحقّة لا تدمر نفسها قط"[30]

فمن القيم الأساسية للعلاقات الداخلية في الوطن الواحد هو احترام حرية الآخرين، أي أن نجعل قيودا ذاتية على سلوكاتنا ومواقفنا حتى لا تمس بالآخرين وبحقوقهم المشروعة. فلا يكره طرف طرفا على موقف معين ولا على سلوك معين، سواء تعلق الأمر بالحياة المدنية أو بالحياة السياسية إلا ما كان مهددا للمصلحة العامة وللوطن نفسه.

ولا يكفي الاعتراف بالحريات فحسب، بل لابد من ضمانات قانونية وسياسية لحماية هذه الحريات، يقول أحمد حافظ نجم أن الحرية هي مجموعة الحقوق المعترف بها و التي تعتبر أساسية عند مستوى حضاري معين، مما يجعل الواجب حمايتها حماية قانونية خاصة تكفلها الدولة، و تضمن عدم التعرض لها و تبيّن وسائل حمايتها"[31].

ويجب أن لا نكتفي فقط بالضمانات القانونية والسياسية لأنها قد تكون أشكالا من غير روح،بل لا بد أن نعمل على إيجاد ضمانات ثقافية، من خلال غرس ثقافة الحرية واحترام حقوق الآخرين، وثقافة الحوار والتعايش السلمي وتنشئة أجيال المجتمع عليها.

4- التكامل والتنافس:

ويقصد بذلك أن يقوم في نفوس الأفراد إحساس بالشراكة الجماعية في مصالح عليا للوطن، ولا سبيل لتحقيق هذه المصالح إلا بالتوزع على انجاز الأعمال، وربما ينجز كل طرف جزء من هذه الأعمال مع شيء من التخصص والتنسيق، فيحصل التكامل. والأعمال غير المتكاملة هي إما أعمال مستنسخة عن غيرها، وإما لاغية ومهدمة لها.

ذلك أن الفرد (أو المؤسسة) وهو يقوم بالإنجاز منخرط ضمن محيط واسع من الأمة في مسؤولية مشتركة وعمل موحد، وبالتالي في عمل متكامل، وأنه بذلك العمل المتكامل يقوم بدور ضمن عمل شامل، ولا يستقل بذاته بحال من الأحوال، وذلك فيما يشبه الآلة التي تتحرك لتحقق غرضا من الأغراض، وكل قطعة منها تتحرك بحركة مجموعها، فلا هي بالغة غاية بحركتها المنفردة، ولا المجموع بالغ غاية بتخلف قطعة منه، بل هو عمل جماعي تتكامل فيه أفراد القطع في الإنجاز[32].

إن الروح الانفرادية التي تقف بالفرد عند حد ذاته وبالفئة عند حد اعتباراتها، دون مبالاة بأعمال الآخرين وإسهاماتهم، تفضي إلى حدوث فروق شاسعة بين فئات المجتمع ومؤسساته ومكوناته، كما قد تفضي إلى تلاغي الجهود وتنافرها.

وهذا ما ينطبق عليه قول الشاعر:

متى يبلغ البنيان يوما تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

فالتكامل يقتضي تنسيق الجهود وتوجيهها، ويقتضي التوزع على الأعمال، كما يقتضي تنويع الأعمال ذاتها وفق احتياجات المجتمع، بما يحقق الأهداف المرسومة.

وفي غياب القدرة على التنسيق والتوزع المدروس يضيع كثير من الجهد، وتهدر كثير من الإمكانيات.

وهذا لا يعني عدم التنافس في الخير وفي خدمة المجتمع والمصلحة العامة، فالتنافس الشريف من شأنه أن يرفع من نوعية الخدمات ومن مستوى ومردود هذه الأعمال، ومن شأن التنافس أيضا أن يقدم عديد الخيارات للناس للاستفادة من النماذج المتنافسة.

وهكذا فالتكامل لا يعني إلغاء التنافس الشريف وقد قال الله تعالى: ﴿ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴾ [المطففين:26].

5- التعاون والتضامن:

من بين أهم القيم التي يجب أن تتضمنها برامج التنشئة السياسية قيمة التعاون والتضامن بين مكونات المجتمع الواحد. التعاون فيما هو متفق عليه من مصالح عامة ومشتركة، والتضامن عند الملمات والمصائب والشدائد وتلبية طلب العون والمساعدة لمن يحتاجه. والتضامن هو صورة من صور التعاون على دفع المضار والمفاسد.

فالتعاون مبدأ قرآني بين الناس، حيث قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة، 2]، فهذه الآية الكريمة لا توجه أمراً إلى الأفراد بأن يعملوا أعمال البر والتقوى، وإنما تطلب منهم بأن يتعاونوا مع بعضهم بعضا على البر والتقوى، فالآية تريد أن تؤكد على أهمية العمل الجماعي وتؤسس لمبدأ التعاون والتضامن. خاصةً وأن بعض أعمال البر لا يستطيع الأفراد بمفردهم أن يحققوها، والتعاون هنا كقيمة

ترتبط بقيم كثيرة ضمن النسق القيمي للمجتمع، وهذا ما يجب أن ينتبه إليه القائمون على التنشئة، فإن غرس قيمة معينة يساعد على غرس قيم أخرى، وفي المقابل إهمال قيمة معينة يعطل غرس قيم أخرى. والتعاون يمكن أن يُغرس عن طريق ممارسة أفراد الأسرة الفعلية لهذه القيمة. فالأب غير المتعاون لا يمكن أن ينشئ طفلا متعاونا، ومن ثم يخرج للمجتمع أفرادا سلبيين، تنعدم عندهم الايجابية والانتماء لوطنهم. وترجع أهمية قيمة التعاون إلى نشر مشاعر الحب والعطف والود بين الناس. وهو ما يؤكده محمد محفوظ حين يقول: "نحن مطالبون أن نوصل مفهوم التعارف بيننا إلى مستوى متقدم يؤهلنا نفسيا وعمليا للتعاون. حيث أننا كمجتمعات، لا يمكن أن نثبت مفهوم التعايش السلمي بدون تطوير مستوى التداخل والتعاون بين مكونات الأمة والمجتمع والوطن. إذ أن وحدة المجتمعات بحاجة على تشابك مصالح مكوناتها، وتتعاون أطرها ومؤسساتها في سياق تعميق هذا الخيار، وتجذير مشروع التعايش السلمي.ولا ريب أن إطلاق العنان للنفس في اتهام الآخرين وتحميلهم ما لم يقولوه أو يؤمنوا به يُعد أحد الأسباب الجوهرية التي تحول دون التعاون على البر والتقوى بين مكونات الأمة والوطن.

فالتعاون بحاجة إلى صفات نفسية وسلوكية متبادلة قوامها الرحمة وحسن الظن والثقة والتسامح وقبول الرأي المخالف. حيث أن هذه الصفات تخلق مناخا اجتماعيا مناسبا للتعاون والتعاضد والتضامن. فليس من المعقول إننا على المستوى النظري ننتمي إلى شرعة التيسير والرحمة، ولكننا على المستوى الواقعي نسرف في التشدد والغلو والتطرف.

وإذا توفرت في بعض حقبنا التاريخية بعض مظاهر الإسراف المذكورة. فنحن بحاجة إلى تجاوزها معرفيا وفلسفيا واجتماعيا، ونعمل معا على تنقية واقعنا بكل روافده من عوامل الغلو وأسباب التشدد التي لا تنسجم ومقتضيات سماحة الإسلام ورحمته.

من هنا فإن التعاون يقتضي التمسك بحرية الرأي ونفي الإكراه والاضطهاد، وتوفير كل مستلزمات البحث والحوار الحر والموضوعي، وذلك لأن الإكراه بكل صنوفه وأشكاله يخلق واقعا نفسيا واجتماعيا يحول دون التعاون، حيث ستسود حالات الخوف وغياب الثقة المتبادلة وازدياد وتيرة الهواجس المجهضة لكل فعل وممارسة تضامنية

وتعاونية.[33]

6- العدل والمساواة:

يعتبر العدل قيمة أساسية في الفكر السياسي المعاصر، وهو قطعة لازمة في الفكر والممارسة، يجب تنشئة الأفراد عليه.

والعدل عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وذلك أمر واجب الرعاية في جميع الأشياء"[34]

ويقصد بالعدل إصدار أحكام بدون محاباة أو تحيز، وإعطاء كل ذي حق حقه، وأن يتساوى الجميع أمام القانون بصرف النظر عن مركز الفرد المادي أو الاجتماعي.

والعدل هو المبدأ الأخلاقي الذي يؤسِّس لاحترام الحقوق الثابتة للكائن الإنساني التي لا يجوز التصرفُ فيها. والعدل لا بد أن يشمل جميع الأفراد، إذ هو لا يقبل أي تفضيل، ولا أي امتياز، ولا أية محاباة.

والعدل يقتضي الإرادة الراسخة والدائمة لاحترام كل الحقوق وأداء كل الواجبات. والعدل فضيلة فردية واجتماعية معا، فردية من حيث أنها تدل على مزاج ذاتي خاص عند الإنسان العادل، واجتماعية من حيث أنها تراعي حقوق الغير"[35]

وكلما انتشر العدل أحس الناس بالأمن، وكلما أحس الناس بالأمن والعدل زاد انتماؤهم للوطن وحبهم له وإخلاصهم وتفانيهم في سبيله.

والعدل هو الحاضن الأكبر لمجموع الفضائل الأخلاقية في الإسلام، فهو روح الإسلام ومنطقه في كل المجالات والحقول.. فالدين الإسلامي، هو دين الفطرة، لذلك فإن توجيهاته ونظمه وآدابه وأحكامه كلها تدعو إلى العدل والعدالة.

يقول محمد أبو زهرة :"وإذا كان لكل دين سمة يتسم بها فسمة الإسلام هي العدل، وهو شعاره وخاصيته. والعدالة هي الميزان المستقيم الذي يحدد العلاقات بين الناس في حال السلم وحال الحرب، وهي القسطاس المستقيم الذي به توزع الحقوق، و به تحمى الحقوق، و به ينتظم الوجود الإنساني"[36]

وتكمن أهمية العدل مع الآخر الذي يشاركنا في الوطن في الحفاظ على حقوقهم، ذلك

لأن تجاوز حقوق الآخرين، والتعدي على خصوصياتهم يفضي إلى غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا تعايش سلمي بدون استقرار ولا استقرار بدون عدل، بحيث يعطى لكل ذي حق حقه.

لذلك فإن من المبادئ السياسية للتعايش السلمي هو ترسيخ مبدأ العدالة في الواقع الاجتماعي. بحيث يسود هذا المبدأ بين مختلف شرائح وفئات المجتمع. والعدالة كقيمة كبرى، لا يمكن أن تسود في أي مجتمع، إلا إذا عمل كل فرد على تزكية نفسه وممارسة دوره وتحمل مسؤوليته وعمل على تطوير وتنمية واقعه. وذلك لأن الجذر النفسي للعدالة، هو خلو النفس من الأحقاد الناتجة من الحسد والكراهية والقسوة، ومن خلوها من المطامع الناتجة من حب الدنيا والحرص عليها والإغراق في الشهوات، فيكون العدل نتاج المحبة والرحمة واحترام الآخرين والثقة بهم وبإمكاناتهم وكسبهم. لذلك نجد أن الذكر الحكيم يأمرنا بممارسة العدالة في كل دوائرنا. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[المائدة: 8].

فإذا كنا جميعا نروم الاستقرار، ونتطلع إلى التعايش السلمي، فلا بد أن نعمل على توطيد أركان العدل في الواقع الاجتماعي. لأن العدل في كل مجالات الحياة هو بوابة الاستقرار، ومبدأ وجوهر التعايش السلمي[37].

وقد وجهنا النبي إلى التزام العدل في كل شيء وعدم الظلم ففي الترمذي عن أبي سعيد الخذري ﷺ قال: قال رسول اللهﷺ :"إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ وَأَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ وَأَبْعَدَهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ ".[38]

وفي الصحيح عن عبد الله بن عمرﷺ قال : قال رسول الله ﷺ :"إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولدوا"[39]

وبالعدل دوام الملك، ففي بعض الحِكم: أحق الناس بدوام الملك.. أقسطهم بالعدل في الرعية، وأخفهم عنها كلا ومؤونة . ومن أمثالهم : من جعل العدل عدة، طالت به المدة.

وفي الأفلاطونيات : زمان الجائر من الملوك أقصر من زمان العادل، لأن الجائر مفسد،

والعادل مصلح، وإفساد الشيء أسرع من إصلاحه .

وبالعدل تُملك سرائر الرعية، فعن أفلاطون : من قام من الملوك بالعدل والحق، ملك سرائر رعاياه، ومن قام فيهم بالجور والقهر، لم يملك إلا الأجساد، ولم ير إلا المتصنع، والقلوب عليه مختلفة، فإن السرائر تطلب من يملكها بالإحسان.

ومن مضار الجور فوات الطاعة والمحبة. فعن أزدشير : إذا رغب الملك عن العدل، رغبت الرعية عن الطاعة.

ومن كلامهم :ستة أشياء لا ثبات لها :ظل الغمام، وخلة الأشرار، وعشق النساء، والثناء الكاذب، والسلطان الجائر، والمال الكثير[40].

ومن مفاسد الجور شدة الخوف بسببه، وبالعكس في العدل، كما يروي عن يزدجر، آخر ملوك فارس، أنه بعث رسولاً إلى عمر بن الخطاب ﷺ ، وأمره أن ينظر في شمائله .فلما دخل المدينة، قال : أين ملككم؟ قالوا :ليس لنا ملك، وإنما أمير خرج . فخرج الرجل في أثره، فوجده نائماً في الشمس، ودرته تحت رأسه قد عرق جبينه حتى ابتلت منه الأرض، فلما رآه على حالته، قال : عدلت فأمنت، فنمت، وصاحبنا، جار فخاف، فسهر، أشهد أن الدين دينكم، ولولا رسول لأسلمت .سأعود إن شاء الله[41].

7- التسامح:

والتسامح هو قيمة جوهرية في العلاقات الداخلية والدولية و في علاقتنا بالآخر عموما، وهو أسلوب تفكير و نظرة إلى الآخر، تقوم على الاحترام و إقرار التنوع في المجتمع. والتسامح ليس واجبا أخلاقيا فحسب بل هو مطلب سياسي و قانوني.

واصل كلمة التسامح في اللغة العربية يعود إلى جذر أو مادة(سمح)، بمعنى اللين والسهولة ويأتي في اللغة مرادف للتساهل[42]، واصل النقل والترجمة إلى العربية عن لفظة Tolerance يأتي بعنوان التحمل والاحتمال و Toleration والتي تأتي بمعنى التسامح الديني بالخصوص[43]، ومن الواضح أن هذه العبارة البسيطة الواردة في المورد باتت ناقصة لما تحمله مفردة التسامح من اختلاف بين اللفظين ومعنييهما في اللغتين العربية والإنجليزية، فالاختلاف بين الكلمتين يبدأ بالجذور فكلمة Toleration مشتقة من الجذر

اللاتيني tolerare الذي يعني التحمل، بمعنى أن الفكرة الأساسية المتضمنة هنا هي فكرة التحمل، المعاناة، أو التعايش مع شيء غير محبوب وغير مرغوب فيه، يجبر المرء على التعامل معه بايجابية[44]. وهذا المعنى مختلف عن معنى كلمة التسامح في اللغة العربية إذ إن الجذر العربي لها هو ما يحتوي فكرة المرونة وفكرة التساهل في خلاف من الخلافات، بل والتنازل لشخص من الأشخاص عن رأي أو أحقية أو شيء كتعبير عن التهذيب والأخلاقية الايجابية في التعامل معه[45]. أما في الاصطلاح فقد عُرف التسامح على أنه: «رؤية متفهمة أو متحررة فكرياً حيال العقائد والممارسات المغايرة أو المضادة، لعقائد الشخص المتسامح وممارساته»[46] ويورد صليبا معانٍ عدة واصطلاحات للتسامح منها:

الأول: احتمال المرء بلا اعتراض كل اعتداء على حقوقه الدقيقة بالرغم من قدرته على دفعه .

الثاني: أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه وان كانت مضادة لأرائك .

والثالث: هو أن يحترم المرء آراء غيره لاعتقاده إنها محاولة للتعبير عن جانب من جوانب الحقيقة».[47]

وعُرف أيضا بأنه «موقف من يقبل لدى الآخرين وجود طرق تفكير وطرق حياة مختلفة عما لديه هو... وبذلك يصبح مبدأ التسامح مبدأً توافقياً ويكون الغرض منه ليس الأخذ بالممنوعات ولكن الوصول إلى التوافقات»[48] ، كما وأورد لالاند عدة تعريفات لمفهوم التسامح منها :

التسامح بمعنى: «استعداد عقلي أو قاعدة سلوكية قوامها ترك حرية التعبير عن الرأي لكل فرد حتى وان كنا لا نشاطره رأيه»[49].

والمعنى الآخر هو: «احترام ودي لآراء الآخر، وذلك باعتبارها مساهمة في الحقيقة الشاملة»[50] ، ويأتي هذا المعنى مع الاعتراف بأن أي طرف من أطراف التعامل(الفردي أو الجمعي) لا يمتلك الحقيقة المطلقة، وإنما يمكن أن يكون جزءاً منها وهو مع الآخر يعد تكميلي أو يمتلك جزءاً آخر منها .

و التسامح هو الموقف الايجابي المتفهم للعقائد والأفكار والذي يسمح بتعايش الرؤى

والاتجاهات المختلفة على أساس شرعية الآخر سياسيا ودينياً[51].

وعليه فـ«التسامح هو امتزاج بين الفكر والأخلاق، وتعبير عن موقف فكري من جهة، وموقف أخلاقي من جهة أخرى، موقف فكري يحدد طريقة التعامل مع المفاهيم والأفكار المغايرة على مستوى النظر، وموقف أخلاقي يحدد طريقة التعامل مع المفاهيم والأفكار المغايرة على مستوى العمل»[52]. والتسامح كما يرى الميلاد «هو الموقف الذي يظهر قوة الضمير، وشفافية النزعة الإنسانية، وعظمة الروح الأخلاقية، لكن متى يكون للتسامح كل هذه القوة والفاعلية والتجلي؟ يكون ذلك حينما يتحول التسامح إلى موقف إنساني ثابت، والتزام أخلاقي راسخ، ومصدر للاستلهام، وحينما يكون هناك تضامن من أجل التسامح. لأن الحكمة تتغلب على التعصب والتسامح هو حكمة، ولأن المنطق يتغلب على العنف والتسامح هو منطق، ولأن الشجاعة تتغلب على التهور والتسامح هو شجاعة، ولأن الحرية تتغلب على التكفير والتسامح هو حرية. بهذه الدلالات والمعاني ينبغي أن نفهم التسامح، وبهذا الإدراك ينبغي أن نتعامل معه»[53] . ومنه أي من فكرة الترابط بين الفكر والسلوك كمنظومة تكاملية لمعنى التسامح يتبين أن التسامح هو «استعداد نفسي وسلوك ناتج عن هذا الاستعداد لتفهم آراء ومواقف الآخرين المغايرين لنا في الاعتقاد والتصرف»[54].

والتسامح لا يعني بأي حال من الأحوال التنازل عن الخصوصيات أو الخضوع لمبدأ المساومة والتنازل، وإنما يعني القبول بالآخر والتعامل معه على أسس العدالة والمساواة بصرف النظر عن أفكاره وقناعاته الأخرى.

إن المنظومة الأخلاقية التي شرعها الدين الإسلامي من قبيل الرفق والإيثار والعفو والإحسان والمداراة والقول الحسن والألفة والأمانة، وحث المؤمنين به إلى الالتزام بها وجعلها سمة شخصيتهم الخاصة والعامة. كلها تقتضي الالتزام بمضمون مبدأ التسامح. بمعنى أن تجسيد المنظومة الأخلاقية على المستويين الفردي والاجتماعي، يفضي لا محالة إلى شيوع حالة التسامح في المحيط الاجتماعي. فالمداراة تفضي إلى القبول بالآخر، واليسر والتيسير يتطلبان التعايش مع الآخرين، وحتى ولو اختلفت معهم في القناعات

والتوجهات. والرفق يتطلب توطين النفس على التعامل الحضاري مع الآخرين، حتى ولو توفرت أسباب الاختلاف والتمايز معهم.[55]

ولذلك نجد أن الذكر الحكيم يرشدنا إلى حقيقة أساسية وهي: أن حسن الخلق والتعامل الأخلاقي والحضاري مع الآخرين قد يحولهم من وموقع العداوة والخصومة إلى موقع الولاء والانسجام. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: 34].

وجا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ أي للناس كلهم مؤمنهم ومخالفهم، أما المؤمنون فيبسط لهم وجهه، وأما المخالفون فيكلمهم بالمداراة لاجتذابهم إلى الإيمان، فإنه بأيسر من ذلك يكف شرورهم عن نفسه وعن إخوانه المؤمنين[56].

ومن خلال هذه المنظومة القيمية الأخلاقية، نرى أن المطلوب من الإنسان المسلم دائما وفي كل أحواله وأوضاعه أن يلتزم بمقتضيات التسامح ومتطلبات العدالة.

إن قيم التسامح و التفتح و قبول الآخر و احترام الاختلاف لا تنشأ بمقتضى أمر أو طلب و لكنها تنبع من عقلية وأسلوب تفكير وتتمظهر في سلوكات الفرد والمجموعة ذات بعد ذلك. هذا يفترض علينا أن نبدأ ترسيخها من بداية فترة تكوُّن شخصية الفرد. من خلال تنشئته على هذه القيم ومحاولة ممارستها والتدرب عليها مع المحيط القريب قبل البعيد.

والتسامح في الإطار الإسلامي ليست مرجعية نهائية، وذلك لأنها ليست قيمة كافية لوحدها لإعادة بناء الأخلاقيات الإنسانية المناسبة لتحقيق السلم بين البشر. والمرجعية النهائية التي يثبتها الإطار الإسلامي هي مرجعية العدل والعدالة. وذلك لأن التسامح مع ما يختزن من فضائل وعناصر إيجابية، إلا أنه يبقى، رغم كل شيء-على حد تعبير برهان غليون- قيمة سلبية، أعني: مبنية على عدم رفض الآخر، أو على الحياد تجاه المختلف، أو إذا شئنا على رفض العدوان[57].

إن التسامح كحقيقة اجتماعية لا يمكن أن تتجسد بدون تطوير الثقافة المجتمعية التي تحتضن كل المعالم وحقائق هذه القيمة. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية الأولى، هي

العمل على تطوير ثقافة الحرية والتواصل وحقوق الإنسان ونبذ العنف والإقصاء والمفاصلة الشعورية بين أبناء المجتمع الواحد. فلكي يبنى التسامح الاجتماعي وتسود علاقات المحبة والألفة وحسن الظن صفوف المجتمع، نحن بحاجة أن نعلي من شأن الثقافة والمعرفة القادرة على استيعاب الجميع بتنوعاتهم واختلافاتهم الاجتماعية والفكرية. وهذا بطبيعة الحال، يتطلب ممارسة قطيعة معرفية واجتماعية مع كل ثقافة تشرع لممارسة العنف والتعصيب، أو تبرر لمعتنقها ممارسة النبذ والإقصاء مع الآخرين. فالتسامح الاجتماعي لا ينمو ويتجذر إلا في بيئة تقبل التعدد والاختلاف، وتمارس الانفتاح الفكري والمعرفي، وتطلق سراح الرأي للتعبير والنقد. فلكي نحقق التسامح، نحن بحاجة أن ننبذ من واقعنا كل أشكال التعصب وممارسة العنف. حيث أنه لا يمكن أن تتجسد معالم التسامح في مجتمع تسوده ثقافة تدفع إلى الانغلاق والتعصب وممارسة العنف تجاه المخالفين.

إن التسامح بحاجة إلى ثقافة مجتمعية جديدة، قوامها القول بالآخر المختلف والتعامل معه على أسس حضارية تنسجم وقيم المساواة والعدل.[58]

الخاتمة:

ونخلص في نهاية هذا البحث المتواضع إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- أن قضية تنمية الأوطان وتمكينها تمر بالضرورة عبر جسر شحذ طاقاتها كلها، دون تمييز في التوجه والانتماء، وربطها بوشاج المحبة والأخوة والتعاون، وشحذ همتها برسالة القيام بالواجب ومواجهة التحدي الحضاري الذي يغالبنا كلنا. وليس بعضنا دون الآخر.

2-الاختلاف سنة كونية إلهية لا تتغير ولا تتبدل، وليس هناك من مجتمع يمكن أن يشذ عنها، فالناس تتنوع ثقافاتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية، والإسلام يسع كل ذلك، وأمام هذا القانون الإلهي لا يسعنا الأمر إلا أن نعترف بهذا الاختلاف والتغاير، وأن نسعى للتعارف فيما بيننا، بدل الجفاء والتجاهل.

3- التعاون واجب ديني وإنساني وأخلاقي هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهو ضروري لتوظيف كل الطاقات وإدماجها في المشروع التنموي الوطني، حتى يحصل التنافس الشريف والتكامل التنوعي.

4- ضرورة التسليم بوجود الآخر الشريك معنا في الوطن الواحد، والاعتراف بكامل حقوقه المدنية والسياسية، وإدماجه في مشروع التنمية الوطني وعدم تجاهله أو إقصائه.

5- العمل على إيجاد قيم ايجابية عند التعامل مع الآخرين،من خلال المواقف والسلوكات اليومية، ونشر ثقافة التعايش والسلم في تعاملنا مع بعضنا البعض، ومحاولة التأليف فيها، وكذلك محاولة ترسيخ تقاليد وعادات ايجابية في التعامل بين مختلف مكونات المجتمع الواحد.

6- العمل على إدراج موضوعات السلم والتعايش والاختلاف الايجابي وقبول الآخر في مشاريع التنشئة والتربية والتعليم والإعلام ومختلف مصادر التنشئة الاجتماعية المصادر والمراجع

ـ الهوامش:

1 – المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، مصر، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط عام 1979م، ص133

2 – عدنان بن ذريل: الفكر الوجودي عبر مصطلحه، منشورات اتحاد العرب 1985، دمشق، ص5

3 – من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.www.wikipedia.org

4 – حسن موسى الصفار: كيف نقرأ الآخر ?، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط:1، 2004، ص: 19

5 – المرجع نفسه.

6 – محمد محفوظ: الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق والرياض، ط:1، 2005، ص:15.

7 – رواه أحمد في المسند (8736) وقال محققوه: إسناده حسن، وأبو داود في الأدب (5116)، والترمذي في المناقب (3956)، عن أبي هريرة.

8 – زكي الميلاد: مفهوم الآخر..بين الجانب الأخلاقي والجانب الفكري، شبكة النبأ المعلوماتية– الأربعاء 17–حزيران–2009 www.almilad.org

9 – حسن موسى الصفار: كيف نقرأ الآخر ?، ص: 21.

10 – محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 12/259

11 – رواه الإمام البخاري عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كتاب أحاديث الأنبياء : باب الأرواح جنود مجندة.

12 – الطيب برغوث: أضواء على تجربة جماعة البناء الحضاري الإسلامية في الجزائر، طبعة تجريبية، ص:22–24 بتصرف.

13 – محمد محفوظ: الآخر وحقوق المواطنة، ص:19.

14– السيد، رضوان: التعدد والتسامح والاعتراف – نظرة في الثوابت والفهم والتجربة التاريخية، مجلة التسامح، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، العدد 12، 2004 : 13.

15 – حسن موسى الصفار: كيف نقرأ الآخر، ص:37 وما بعدها بتصرف.

16 – حسن موسى الصفار: كيف نقرأ الآخر، ص:45–46 بتصرف.

17 – حسن موسى الصفار: كيف نقرأ الآخر ؟، ص: 9–10.

18 – معجم أكسفورد.

19 – أكرم مصباح عثمان : الأسرار العجيبة للاستماع والإنصات، دار ابن حزم، بيروت، ط:1، 2000م، ص:17.

20 – رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وحسّنه ابن حجر وصححه الألباني والأرنؤوط.

21– محفوظ، محمد: معنى التسامح – التسامح وآفاق السلم الأهلي 199.

22 – حسن موسى الصفار: التنوع والتعايش، بحث في تأصيل الوحدة الاجتماعية والوطنية،ص:44 وما بعدها بتصرف عن موقع الصفار: www.saffar.org

23 – سورحمن هدايات: التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم داخل دولة واحدة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط:1، 2001م، ص: 388.

24 - أحمد مختار عمر: المعجم العربي الأساسي ص 305.

25– أحمد حافظ نجم، حقوق الإنسان بين الإعلان و القرآن،(دار الفكر العربي) ص14.

26 – فاضل الصفار: ضد الاستبداد، دار الخليج للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة:1،، 1998، 52.

27 – المرجع نفسه.

28 – فاضل الصفار: ضد الاستبداد، ص:53.

29– آل نجف، عبد الكريم: "الحرية من وجه ة نظر السيد الشهيد الصدر" مجلة المنهاج (بيروت، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، السنة 5، العدد 19، 2000م) ص:157.

30 – J.J.Rousseau، the Social Contract، Eng Tran، by: Maurice Cranston، Penguin Book،New York (USA)، p32 .عن موقع www.jidar.net.

31 – أحمد حافظ نجم، حقوق الإنسان بين الإعلان و القرآن ص 12.

32 – عبد المجيد النجار: عوامل الشهود الحضاري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1999م، 2/212.

33 – محمد محفوظ: في معنى التسامح: التسامح وآفاق السلم الأهلي، كتاب: التسامح ليس منة أو هبة، دار الهادي، بيروت، ط:1، 2006، ص: 210–211.

34 – الرازي : التفسير الكبير، مكتبة عبد الرحمن محمد القاهرة، ط:1 بدون تاريخ، 10/ 140

35 – أحمد عباس السيد: مبدأ العدل في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة جنوب

الوادي، 2005، ص:9.

36 – محمد أبو زهرة: العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ص:35.

37 – محمد محفوظ: في معنى التسامح: التسامح وآفاق السلم الأهلي، كتاب: التسامح ليس منة أو هبة، ص:211–212.

38 – أخرجه أحمد: 3/22(11192) والتِّرْمِذِيّ: 1329.

39 – حديث صحيح، رجاله ثقات، على شرط الإمام مسلم. رواه مسلم مرفوعا، رقم الحديث: 3412.

40 – ابن الأزرق: بدائع السلك في طبائع الملك النسخة الالكترونية، موقع الوراق، ص: 75.

41 – المرجع نفسه.

42– مجمع اللغة العربية بالقاهرة،، المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة عام 1998: ص447.

43– روحي البعلبكي : قاموس المورد، دار العلم للملايين - بيروت، ص 975.

44– مجموعة باحثين: التسامح بين شرق وغرب، سمير الخليل - التسامح في اللغة العربية، دار الساقي بيروت، الطبعة الاولى، 1992، ص6.

45– المرجع نفسه، ص10.

46– مليكان مصطفى: مفهوم التسامح – اطلالة على الركائز النظرية، كتاب التسامح وجذور اللاتسامح، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2005، ص 81.

47– صليبا، جميل: المعجم الفلسفي، ص271–272.

48– علبي عاطف: التسامح والثقافات، مجلة التسامح، تصدر عن وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، العدد الخامس، 2004، ص300.

49– لالاند: الموسوعة الفلسفية، الجزء 3، ص 1460.

50– المرجع نفسه، ص 1461.

51– الغرباوي ماجد: التسامح ومنابع اللاتسامح – فرص التعايش بين الأديان والثقافات، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، مطبعة سرور، الطبعة الأولى، 2006 : 17.

52– الميلاد، زكي: الإسلام والإصلاح الثقافي، دار أطياف للنشر والتوزيع، القطيف– السعودية، سنة 2007م :98.

53– الموقع الالكتروني للأستاذ زكي الميلاد: http://www. almilad. Org .

54– عبد الرحمن بدوي: الموسوعة الفلسفية، منشورات ذوي القربى، ط1، 1427 هـ ج3 :58.

55 – محمد محفوظ : في معنى التسامح : التسامح وآفاق السلم الأهلي.، ص: 201.

56 – المرجع نفسه، ص: 202.

57 – المرجع نفسه.

58 – المرجع نفسه، ص:207.